

الأثر الكلامي في الإيمان بالقدر عند الشيخ أبي الحسن الأشعري

* د. سعيد بن محمد بن حسين بن معلوي

مستخلص البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على سيرة الشيخ أبو الحسن الأشعري ومجهوداته لوقف المد الفكري لطائفة المعتزلة الذي كان سائداً آنذاك . وبناء على مفهومه فالأشعريين هم أقرب طائفة للسنة. لقد كان يتفق مع عقيدة السلف في كثير من المسائل ويختلف معها في بعض منها.

Abstract:

The study aims at showing a biography of Sheikh Abu Al-Hassan Al-Ashari and his efforts in stopping the intellectual expansion of Motazilate sect which prevails at that time.

According to his concept the Asharians are the nearest sect to the Sunnah party. He agreed with the precedents ideology on several issues and he is inconsistent with them on some others.

* أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة المساعد

ورئيس قسم الدراسات الإسلامية في كلية المعلمين بأبها

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد، فإن أبا الحسن الأشعري وافق اعتقاد السلف في جوانب عدة، وخالفهم في جوانب أخرى. ومن المسائل التي خالف فيها الأشعري عقيدة السلف: عقيدة القضاء والقدر، إذ تأثر بالمذاهب الكلامية السائدة في ذلك العصر، وهو ما سنبينه من خلال هذا البحث بحول الله وقوته.

فمن المعلوم أن أبا الحسن الأشعري حين ترك مذهب المعتزلة، لم يسلم من شوائب الاعتزال، فبقيت فيه بقية، لذا ((وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنة، وأعتقد أنه يمكن الجمع بين تلك الأصول، وبين الانتصار للسنة))^١.

كما أن الأشعري رحمه الله كان أقرب إلى السلف من اتباعه المتأخرين، والأشاعرة عموماً هم أقرب الطوائف إلى أهل السنة، بل هم أهل السنة في البلاد التي يغلب فيها أهل البدعة من المعتزلة، والرافضة، والخوارج ونحوهم، ولهم من الفضل والسبق في الرد على المبتدعة ما ليس لغيرهم من الطوائف^٢.

وأما المنهج الذي سرت عليه فيتلخص فيما يلي :

أولاً : استقيت أقوال الأشعري من كتبه مباشرة.

ثانياً: أذكر أقوال أبي الحسن الأشعري في القدر، ثم أبين مخالفته للسلف بتأثير بقايا المنهج الكلامي الذي كان عليه الأشعري رحمه الله.

ثالثاً: ترجمت للأعلام غير المشهورين، الواردة أسماؤهم في ثنايا البحث.

وأخيراً دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه ، واقتفى أثره إلى يوم الدين.

المبحث الأول

الأشعري حياته ومؤلفاته والملاح العامة لمذهبه

أولاً- نسبه وولادته: هو علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن الأشعري، ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل أبي موسى، عبدالله بن قيس بن سليم بن حضار، الأشعري اليماني رضي الله عنه.

كانت ولادته- على الأرجح- سنة (٢٦٠هـ). نشأ في كنف زوج أمه أبي علي الجبائي^٣ شيخ المعتزلة في عصره، فتربى في حجره وتعلم عليه، وأخذ عنه مذهب الاعتزال.

وصف الأشعري بأنه كان عجباً في الذكاء، وقوة الفهم، وتبحراً في العلم، قوي الحجة في مناظراته. ولما برع في مذهب المعتزلة، وعرف حقيقته، ولوازمه، أعلن توبته المشهورة على منبر البصرة، وله من العمر أربعون سنة، وكان رجوعه قبل وفاة شيخه الجبائي- الذي توفي سنة (٣٠٣هـ)^٤.

ثانياً- مؤلفاته: صنف أبو الحسن الأشعري أكثر من تسعين كتاباً منها كتب في الرد على الفلاسفة وقولهم بقدّم العالم وكتب في الرد على الدهرية وكتب في الرد على المجوس والنصارى وكتب في الرد على الشيعة أما مؤلفاته المطبوعة فهي: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، رسالة إلى أهل الثغر ومقالات الإسلاميين، رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام، والإبانة عن أصول الديانة. وجمع ابن فورك^٥ أقوال الأشعري المنثورة في كتبه في كتابه الموسوم بـ ((مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري)) وهو كتاب مطبوع متداول، وتكمن أهمية هذا الكتاب أنه يشتمل على أقوال من كتب للأشعري هي في حكم المفقود.

ثالثاً- ملاح مذهب الأشعري:

- ١- اتباع المدرسة الكلامية في مسائل الصفات: كنفي أن تكون صفات الله الفعلية مرتبطة بمشيئته تعالى، والقول بالكلام النفسي في حق الله تعالى. وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية أن ابن كلاب، والأشعري خالفوا الأئمة- كالشافعي وغيره- ((في

مسألة الكلام، التي امتاز بها ابن كلاب والأشعري عن غيرهما. وإلا فسائر المسائل ليس لابن كلاب والأشعري بها اختصاص، بل ما قالاه قاله غيرهما، إما من أهل السنة والحديث، وإما من غيرهم بخلاف ما قاله ابن كلاب في مسألة الكلام واتبعه عليه الأشعري، فإنه لم يسبق ابن كلاب إلى ذلك أحد، ولا وافقه عليه أحد من رؤوس الطوائف. وأصله في ذلك هي مسألة الصفات الاختيارية، ونحوها من الأمور المتعلقة بمشيئته وقدرته تعالى هل تقوم بذاته أم لا؟ فكان السلف والأئمة يثبتون ما يقوم بذاته من الصفات والأفعال مطلقاً، فوافق ابن كلاب السلف والأئمة في إثبات الصفات، ووافق الجهمية في نفي قيام الأفعال به تعالى، وما يتعلق بمشيئته وقدرته، ولهذا وغيره تكلم الناس فيمن اتبعه كالقلانسي والأشعري ونحوهما بأن في أقوالهم بقايا من الاعتزال^٦.

٢- بقاء آثار المذهب الاعتزالي على الأشعري، نتج عنه مخالفة لمنهج السلف في بعض مسائل العقيدة. ذكر أبو نصر السجزي بسنده عن خلف المعلم^٧ قال: ((أقام الأشعري أربعين سنة على الاعتزال، ثم أظهر التوبة؛ فرجع عن الفروع وثبت على الأصول))^٨. وبين ابن تيمية المراد من العبارة، فقال: ((ليس مراده بالأصول ما أظهره من مخالفة السنة فإن الأشعري مخالف لهم فيما أظهره من مخالفة السنة، كمسألة الرؤية، والقرآن، والصفات؛ ولكن أصولهم الكلامية العقلية التي بنوا عليها الفروع المخالفة للسنة))^٩.

المبحث الثاني

مفهوم القدر عند الأشعري

يذهب الأشعري في معنى القدر أنه ذو أقسام في اللغة ووجوه:

منها: أن القدر بمعنى الخبر، منه قوله عز وجل: (إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَا إِنِّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ) الحجر: ٦٠، أي أخبرنا. ومنها القدر بمعنى الضيق، كقوله عز وجل: (اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ) الرعد: ٢٦، أي: يضيق. ومنها: القدر بمعنى التقدير، كقوله عز وجل: (وَقَدَّرَ فِيهَا أَفْوَاطَهَا) فصلت: ١٠، أي جعل أفواتها على مقادير ما يصلح لأبدانهم، وتقوم به أرواقهم.

وكذلك كان يقول في معنى القضاء: أنه يتصرف على وجوه: منها الإعلام، كقوله تعالى: (وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ) الإسراء: ٤]. أي أعلمناهم، وأخبرناهم. والقضاء أيضاً بمعنى الخلق، كقوله: (فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ) فصلت: ١٢، أي: خلقهن، والقضاء أيضاً بمعنى الأمر، كقوله: (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) الإسراء: ٢٣. معناه أمر ربك، والقضاء بمعنى الحكم، كقوله تعالى: (وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ) غافر: ٢٠. أي: يحكم به. والقضاء أيضاً بمعنى الأداء، كقوله تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ) الجمعة: ١٠، أي: أدبت... وقضى أيضاً بمعنى الفراغ من الشيء، وهو قريب من معنى الأداء، منه قوله تعالى: (فَلَمَّا قُضِيَ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا) الأحزاب: ٣٧.

وهذه المعاني للقدر في اللغة متفق عليها بين علماء المسلمين. كما أن هناك اشتقاقات أخرى مذكورة في كتب اللغة، وما ذكره الشيخ أبو الحسن الأشعري هنا هو الأشهر من بين هذه الاشتقاقات ١١.

والقضاء والقدر في الاصطلاح هو: ((ما سبق به العلم وجرى به القلم، مما هو كائن إلى الأبد، وأنه عز وجل قدر مقادير الخلق، وما يكون في الأشياء قبل أن

تكون في الأزل، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده تعالى، وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها))١٢.

ولم يخرج أبو الحسن الأشعري عن هذا التعريف الاصطلاحي للقدر كما سيأتي. فالإتفاق بينه وبين السلف في تحديد معنى القدر ظاهر وبيان.

المبحث الثالث

قول الأشعري في القدر

يثبت الأشعري علم الله الشامل المحيط بكل شيء، فيقول رحمه الله ((وأجمعوا على أن الخلق لا يقدرُونَ على الخروج مما سبق في علم الله فيهم، وإرادته لهم))^{١٣}. ويثبت مشيئة الله الشاملة لكل شيء^{١٤}.

كما يثبت الكتابة في اللوح المحفوظ: ((وأجمعوا على أنه تعالى قد قدر جميع أفعال الخلق وأجالهم وأرزاقهم قبل خلقه لهم، وأثبت في اللوح المحفوظ جميع ما هو كائن منهم إلى يوم يبعثون. وقد دل على ذلك بقوله: (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ * وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَقَرٌّ) القمر: ٥٢-٥٣)... (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) القمر: ٤٩))^{١٥}. ووفقاً لما قرره الأشعري فيما سبق، فقد انتهى إلى أن كل ما في العالم مخلوق لله تعالى بما في ذلك أفعال الإنسان سواء كانت اضطرارية أم اختيارية^{١٦}. كذلك يقرر أن الله خالق الخير والشر و((أن الشر من الله تعالى بأن خلقه شراً لغيره لا له))^{١٧} فالشر هو شر في نظر من يراه شراً، وليس كذلك في نظر الله.

وإذا نفينا عن الله خلق الشر؛ فإنه يلزم - في نظر الأشعري - وصف الخالق سبحانه وتعالى بالعجز ووقوع في ملكه ما لا يريد^{١٨}.

وبين الأشعري أنه لا يلزم من إثبات خلق الله للشر أن يكون شريراً لكن من خلق الله فيه الشر هو الشرير، كما أن من خلق الله فيه الحركة والشهوة هو المتحرك والمشتهي، لا الله تعالى^{١٩}.

وكلام الأشعري هنا عن الشر فيه إيهام، والذي ينبغي قوله هو أن الشر لا يخلو المراد به من ثلاثة أمور:

الأول: إن أريد بالشر وضع الشيء في غير موضعه فهذا ظلم، والله منزه عنه.

الثاني: إن أريد بالشر الأذى اللاحق بالمحل بسبب ذنب ارتكبه (العبد)، فإيجاد الله للعقوبة على ذنب، لا يعد ذلك شراً بالنسبة له، بل ذلك عدل منه تعالى.

الثالث: إن أريد به عدم الخير، وأسبابه الموصلة إليه؛ فالعدم ليس فعلاً حتى ينسب إلى الله وليس للعبد على الله أن يوفقه، فهذا يؤتية من يشاء، ومنع الفضل ليس بظلم ولا شر^{٢٠}.

وما سبق تلخيصه من أقوال الأشعري في القدر وافق فيها السلف؛ إلا أنه خالفهم في مسائل، منها:

أ/ الكسب:

بعد أن ذكر الأشعري شمول علم الله وقدرته وإرادته، وما يترتب على ذلك من أن كل ما في الكون مخلوق لله تعالى - ومن ضمنها أفعال الإنسان - حاول الأشعري أن يحدد دور الإنسان، ومدى الحرية التي أعطاها الله للبشر؛ فلجأ إلى ما يعرف بمسألة الكسب والتي تفرد بها عن سبقه، وتبعه فيها من خلفه من الأشاعرة.

ولا يعلم أن أحداً قال بالكسب قبل الأشعري. والكسب الذي جاء به الأشعري من الأمور المبتدعة التي عدها العلماء من الغرائب، حتى قيل ثلاثة أشياء لا حقيقة لها: طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري:

مما يقال ولا حقيقة عنده معقولة تدنو إلى الأفهام

الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النظام^{٢١}

بل ضربوا به مثلاً في الضعف، فقيل: أوهى من كسب الأشعري^{٢٢}.

يعرف الأشعري الكسب بأنه وقوع الشيء بقدرة محدثة؛ فيكون كسباً لمن وقع بقدرته^{٢٣}.

ويبدأ الأشعري تحديده لهذا الكسب بالتفريق بين الفعل الاضطراري للإنسان - كالارتعاش من الحمى - وبين حركات الإنسان الاختيارية - كالمشي والأكل والشرب ونحوها - ففي الأولى ليس للإنسان دور، بينما الثانية هو كاسب لها.

يقول الأشعري: ((فإن قال قائل: فيجب إذا كانت إحدى الحركتين ضرورة أن تكون الأخرى كذلك، وإذا كانت إحداها كسباً أن تكون الأخرى كذلك. قيل له: لا يجب

ذلك لافتراقهما في معنى الضرورة والاكتساب؛ لأن الضرورة ما حُمِلَ عليه الشيء وأكره وأجبر عليه، ولو جهد في التخلص منه وأراد الخروج عنه واستقرغ في ذلك مجهوده لم يجد منه انفكاً ولا إلى الخروج عنه سبيلاً. فإذا كانت إحدى الحركتين بهذا الوصف الذي هو وصف الضرورة وهي حركة المرتعش من الفالج، والمرتعد من الحمى كانت اضطراراً. وإذا كانت الحركة الأخرى بخلاف هذا الوصف، لم تكن اضطراراً؛ لأن الإنسان في ذهابه ومجيئه، وإقباله وإدباره بخلاف المرتعش من الفالج، والمرتعد من الحمى، يعلم الإنسان التفرقة بين الحالين من نفسه وغيره علم اضطرار لا يجوز معه الشك. فقد وجب إذا كان العجز في إحدى الحالتين أن القدرة التي هي ضده حادثة في الحال الأخرى؛ لأن العجز لو كان في الحالين جميعاً لكان سبيل الإنسان فيهما سبيلاً واحدة. فلما لم يكن هذا هكذا، وكانت القدرة في إحدى الحركتين؛ وجب أن تكون كسباً؛ لأن حقيقة الكسب أن الشيء وقع من المكتسب له بقوة محدثة؛ لافتراق الحالين في الحركتين؛ ولأن إحداها بمعنى الضرورة وجب أن تكون ضرورة؛ ولأن الأخرى بمعنى الكسب وجب أن تكون كسباً، ودليل الخلق في حركة الاضطرار وحركة الاكتساب واحد، فذلك وجب إذا كانت إحداها خلقاً أن تكون الأخرى خلقاً^{٢٤}.

ثم يبين أن كلا من الحركتين (الاضطرارية والاختيارية) مخلوقة لله تعالى، فيقول: ((فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون الذي دل على أن إحدى الحركتين مخلوقة لله تعالى هو أن حركة الاضطرار وقعت معجزاً عنها، فإذا وقعت الأخرى مقدوراً عليها خرجت من أن تكون مخلوقة. قيل له: لو كان ما وقع مقدوراً لغير الله تعالى خرج من أن يكون مخلوقاً لم يؤمن أن تكون حركات المرتعش من الفالج والمرتعد من الحمى قد أقدر الله تعالى عليها بعض ملائكته يفعلها في المتحرك باضطرار، إذ كان لا يستحيل عند مخالفينا أن يقدر القادر من المخلوقين على أن يفعل في غيره فبطلت دلالتها على أن الله تعالى فعلها على ما هي عليه. وكذلك القول في حركات الأفلاك وإجماع أجزاء السماء وتأليفها. وإذا كان هذا هكذا فقد بطلت دلالة هذه الأشياء على أن الله تعالى فعلها على ما هي عليه ولم يؤمن أن يكون لأجزاء السماء جامع غير الله سبحانه وللأفلاك محكم ولللكوابك محرك

غيره. وإذا لم يجز ذلك فقد بطل ما قالوه من أن الشيء إذا كان مقدوراً لغير الله تعالى خرج من أن [يكون] لله تعالى مخلوقاً. وأيضاً فليس العجز بأن يدل على أن الله تعالى خلق المعجوز عنه بأولئ من أن تكون القدرة التي جعلها الله تعالى دلالة على أن الله خلق المقدور عليه، لأن ما خلق الله القدرة فينا عليه فهو عليه أقدر كما أن [ما] خلق فينا العلم به فهو به أعلم وما خلق فينا السمع له فهو له أسمع. فإذا استوى ذلك في قدرة الله تعالى وجب إذا أقدرنا الله تعالى على حركة الاكتساب أن يكون هو الخالق لها فينا كسباً لنا؛ لأن ما قدر عليه أن يفعله فينا ولم يفعله فينا كسباً فقد ترك أن يفعله فينا كسباً. وإذا ترك أن يكون كسباً لنا استحالة أن نكون له مكتسبين فدل ما قلنا على أننا لا نكتسبه إلا وقد خلقه الله تعالى لنا كسباً^{٢٥}.

وظاهر كلام الأشعري في المقالات يؤكد أن العبد ليس فاعل في الحقيقة، فيقول ((ومن أهل الإثبات من يقول: إن الله يفعل في الحقيقة، بمعنى يخلق، وأن الإنسان لا يفعل في الحقيقة وإنما يكتسب في التحقيق؛ لأنه لا يفعل إلا من يخلق إذا كان معنى فاعل في اللغة معنى خالق، ولو جاز أن يخلق الإنسان بعض كسبه لجاز أن يخلق كل كسبه كما أن القديم لما خلق بعض فعله خلق كل فعله. واتفق أهل الإثبات على أن معنى مخلوق معنى يحدث ومعنى محدث معنى مخلوق، وهذا هو الحق عندي وإليه أذهب وبه أقول^{٢٦})).

فالعبد - كما يرى الأشعري - إذا أراد الفعل يخلق الله له قدرة للفعل الذي توجهت همته إليه. فالفعل في الحقيقة مخلوق لله تعالى بواسطة القدرة الحادثة المخلوقة في الإنسان، يقول الأشعري: ((واختلف الناس في معنى القول (إن الله خالق) فقال قائلون:

معنى أن الخالق خالق أن الفعل وقع منه بقدرة قديمة، فإنه لا يفعل بقدرة قديمة إلا خالق، ومعنى الكسب أن يكون الفعل بقدرة محدثة، فكل من وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب وهذا قول أهل الحق^{٢٧})).

ويؤكد ذلك بقوله: ((والحق عندي أن معنى الاكتساب هو أن يقع الشيء بقدرة محدثة فيكون كسباً لمن وقع بقدرته))^{٢٨}.

ب- الاستطاعة:

الإنسان- كما يرى الأشعري- يستطيع باستطاعة هي غيره: ((لأن يكون تارة مستطيعاً وتارة عاجزاً كما يكون تارة عالماً وتارة غير عالم وتارة متحركاً وتارة غير متحرك فوجب أن يكون مستطيعاً، بمعنى هو غيره كما وجب أن يكون عالماً بمعنى هو غيره وكما وجب أن يكون متحركاً بمعنى هو غيره لأنه لو كان مستطيعاً بنفسه أو بمعنى تستحيل مفارقتة له لم يوجد إلا وهو مستطيع فلما وجد مرة مستطيعاً ومرة غير مستطيع صح وثبت أن استطاعته غيره))^{٢٩}.

ويقرر الأشعري أن الإنسان ليس لديه قدرة واستطاعة^{٣٠} على الفعل قبل حدوثه، بل الاستطاعة- التي هي قدرة العبد- تكون مع الفعل مقترنة به، وليس للعبد استطاعة قبلها. كما أن هذه الاستطاعة مخصصة للفعل فقط ، ولا تأثير لها على ضده، كما أنها لا تسبق الفعل، وإلا لزم وجود الفعل باستطاعة معدومة كمن يقول إن القطع حدث بسبب غير موجود وأن الحريق وقع بسبب غير موجود.

والاستطاعة التي أثبتتها الأشعري مقارنة للفعل لا تسبقه ولا تتأخر عنه، ولا وجود لها عند عدم وجود الفعل، لأنه- كما يرى الأشعري- إذا أمكن وجود استطاعة بلا فعل مقارن لها؛ لأمكن وجود الفعل من غير استطاعة في أحوال كثيرة، وإذا كان ذلك كذلك لوجدت استطاعة بلا فعل، وهذا يتضمن أن من يملك هذه الاستطاعة هو الفاعل وفي نفس الوقت غير فاعل وهذا مستحيل، لأن الإنسان لا يستطيع عمل الشيء وضده في وقت واحد.

يقول الأشعري: ((فإن قال قائل: فإذا أثبتتم له استطاعة هي غيره فلم زعمتم أنه يستحيل تقدمها للفعل. قيل له: زعمنا ذلك من قبل أن الفعل لا يخلو أن يكون حادثاً مع الاستطاعة في حالة حدوثها أو بعدها. فإن كان حادثاً معها في حال حدوثها فقد صح أنها مع الفعل للفعل. وإن كان حادثاً بعدها وقد دلت الدلالة على أنها لا تبقى

وجب حدوث الفعل بقدرة معدومة. ولو جاز ذلك لجاز أن يحدث العجز بعدها فيكون الفعل واقعاً بقدرة معدومة ولو جاز أن يفعل في حال هو فيها عاجز بقدرة معدومة لجاز أن يفعل بعد مائة سنة من حال حدوث القدرة وإن كان عاجزاً في المائة سنة كلها بقدرة عدمت من مائة سنة وهذا فاسد. وأيضاً فلو جاز حدوث الفعل مع عدم القدرة ووقع الفعل بقدرة معدومة لجاز وقوع الإحراق بحرارة نار معدومة وقد قلب الله النار برداً، والقطع بحد سيف معدوم وقد قلب الله تعالى السيف قصباً والقطع بجارحة معدومة وذلك محال. فإذا استحال ذلك وجب أن الفعل يحدث مع الاستطاعة في حال حدوثها^{٣١} ثم يؤكد أن الاستطاعة لا تبقى

زمانين لأنها عرض والعرض لا يبقى زمانين ثم قال: ((فإن قال: فما أنكرتم أن تكون القدرة على الشيء قدرة عليه وعلى ضده. قيل له: لأن من شرط القدرة المحدث أن يكون في وجودها وجود مقدورها. لأن ذلك لو لم يكن من شرطها وجاز وجودها وقتاً ولا مقدور؛ لجاز وجودها وقتين وأكثر من ذلك إذ لا فرق بين وقت ووقتتين وأكثر. ولو كان هذا هكذا لجاز وجودها الأبد وهو فاعل غير فاعل على وجه من الوجوه. ألا ترى أنه لما لم يكن من شرط قدرة القديم إن في وجودها وجود مقدورها وجاز وجودها ولا فعل لم يستحل أن لا تزال موجودة ولا فعل على وجه من الوجوه فلما استحال أن تكون قدرة الإنسان الأبد موجودة ولا موجود منه فعل لا أخذ ولا ترك ولا طاعة ولا عصيان والأمر والنهي قائمان استحال ذلك وقتاً واحداً. وإذا استحال وقتاً واحداً أن توجد القدرة ولا مقدور فقد وجب أن [يكون] من شرط قدرة الإنسان أن في وجودها وجود مقدورها فإذا كان ذلك كذلك استحال أن يقدر الإنسان أن في وجودها وجود مقدورها فإذا كان ذلك كذلك استحال أن يقدر الإنسان على شيء وضده لأنه لو قدر عليهما لوجب وجودهما وذلك محال. فإن قال قائل: ما أنكرتم أن تكون قدرة واحدة على إرادتين وعلى حركتين أو على مثلين. قيل له: إنا أنكرنا ذلك من قبل أن القدرة لا تكون قدرة إلا على ما يوجد معها في محلها فلو كانت قدرة واحدة على حركتين أن توجدا معها في حال حدوثها أو على حركتين أن تكون واحدة بعد أخرى. فإن كانت قدرة على حركتين أن تكونا معاً فقد وجدت حركتان في موضع واحد في وقت

واحد. ولو جاز هذا لجاز ارتفاع إحدى الحركتين إلى ضدها من السكون فيكون الجوهر متحركاً عن المكان ساكناً فيه في وقت واحد وهذا محال ، وإن كانت قدرة على حركتين [أن] توجد إحداهما بعد الأخرى فقد قام الدليل والبرهان على أن القدرة لا تبقى وهذا يوجب جواز وجود الفعل بقدرة معدومة وهذا مما قد بينا فساده. ومما يدل على أن الاستطاعة مع النعل للفعل: أن من لم يخلق الله تعالى له استطاعة محال أن يكتسب شيئاً. فلما استحال أن يكتسب الفعل إذا لم تكن استطاعة صح أن الكسب إنما يوجد لوجودها وفي ذلك إثبات وجودها مع الفعل للفعل^{٣٢}.

ويقول في الإبانة: ((إن أحداً لا يستطيع أن يفعل الشيء بل أن يفعله))^{٣٣}.

ومع أن الأشعري أثبت للعبد قدرة مقارنة للفعل كم سبق تفصيله إلا أنه جعل هذه القدرة غير مؤثرة مطلقاً؛ وهذا ما قرره الشهرستاني حيث يقول: ((ثم على أصل أبي الحسن: لا تأثير للقدرة الحادثة في الإحداث، لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجوهر والعرض. فلو أثرت في قضية الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث حتى تصلح لإحداث الألوان والطعوم والروائح. وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام، فيؤدي إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة غير أن الله تعالى أجرى سنته بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة أو تحتها أو معها: الفعل الحاصل إذا أَراده العبد وتجرد له، ويسمى هذا الفعل كسباً، فيكون خلقاً من الله تعالى إبداعاً وإحداثاً، وكسباً من العبد: حصولاً تحت قدرته^{٣٤}.

ومن هذا المبدأ ذكر الأشعري أن الكافرين غير قادرين على الإيمان، ثم قال: ((ووجب أن يكون الله تعالى اختص بالقدرة على الإيمان للمؤمنين))^{٣٥}.

وأكد هذا بقوله: ((فإن قال : فهل اكتسب الإنسان الشيء على حقيقته كفرةً باطلاً، وإيماناً حسناً ؟ قيل له: هذا خطأ وإنما معنى ((اكتسب الكفر)) أنه كفر بقوة محدثة، وكذلك قولنا ((اكتسب الإيمان)) إنما معناه: أنه آمن بقوة محدثة من غير أن يكون اكتسب الشيء على حقيقته ، بل الذي فعله على حقيقته هو رب العالمين^{٣٦}.

هذا هو رأي الأشعري في الكسب ومدى استطاعة الإنسان على القيام بالفعل. وفيه مخالفة لما عليه السلف وتوضيح هذا كما يلي :

أولاً : فبالنسبة للاستطاعة: هل هي مع الفعل أو قبله؟ الصواب أنها نوعان^{٣٧}:

أ- نوع قبله لا يجب أن تقارن الفعل وهي المصححة للتكليف التي هي شرط فيه وبها يتمكن العبد من القيام بما كلف به، كونها مناط الأمر والنهي، فهي بمعنى توفر الأسباب والآلات، ومن ذلك قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) آل عمران : 97] وقول النبي صلى الله عليه وسلم، لعمران بن حصين: ((صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب))^{٣٨}، ومعلوم أن الحج والصلاة يجبان على المستطيع سواء فعل أم لم يفعل، فعلم أن هذه الاستطاعة لا يجب أن تكون مع الفعل.

وهذه الاستطاعة موجودة في كل مكلف: مسلم أو كافر، مطيع أو عاصٍ، وتكون مقارنة للفعل وقد تتقدم عليه، ولولا وجود هذه الاستطاعة لم يثبت التكليف كقوله تعالى: (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) التغابن: ١٦ وقوله: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) الأعراف : ٤٢.

ب - ونوع مقارن للفعل موجب له، فليست شرطاً في التكليف، وهي بمعنى التوفيق والهداية، ومن ذلك قول الله تعالى: (ما كانوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ) هود: ٢٠، وقوله:

(وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا * الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا) الكهف: ١٠١-١٠٢. على قول من يفسر الاستطاعة هذه بالهداية، وهذه الاستطاعة موجودة فيمن أطاع دون من عصى.

قال الشيخ عبدالرزاق عفيفي: ((متعلق القدرة الحادثة الأخذ بالأسباب، وهي مؤثرة فيها بتمكين الله لها وإقداره لعبده عليها. أما ترتيب المسببات عليها فمن الله، فهو وحده سبحانه الذي يوجد المسببات بأسبابها لا عندها- كما تقول الأشعرية- فمثلاً: حز إبراهيم الخليل بالسكين في رقبة ولده، وضرب موسى الكليم البحر بعصاه، ورمى محمد الخليل الحصى؛ كل ذلك من فعل المخلوق، أما أن تنقطع الرقبة أو ينفلق البحر أو يصيب الحصى جميع ما رمى به؛ فإلى الله إن شاء رتب

ذلك فحصل، كما في الآخرين، وإن شاء لم يحصل كما في قصة الذبيح مع أبيه إبراهيم عليهما الصلاة والسلام. وبذا يكون متعلق قدرة العبد- الذي هو التسبب والكسب- غير متعلق قدرة الله الذي هو تمكين العبد وإقداره وترتيب المسببات على أسبابها، وليس في هذا تكليف بفعل الغير حتى يكون تكليفاً بما لا يطاق))^{٣٩}.

أما قول الأشعري أن العرض لا يبقى زمانين، فهذا مخالف للحس والعقل، وذلك أن السواد والبياض- وهما عرض- الذي كان موجوداً من ساعة هو هذا السواد بعينه والبياض بعينه، لم يتغير ولم يزل. أيضاً ما نراه من الألوان في الجبال والأشجار والبحار والأوراق، ونحو ذلك، هي بعينها ألوانها منذ مدة لم يتغير منها شيء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((إن كل أحد يعلم أن لون جسده الذي كان لحظة، هو هذا اللون، وكذلك لون السماء، والجبال، والخشب، والورق، وغير ذلك))^{٤٠}. و((قول القائلين بأن الأعراض لا تبقى زمانين، مما يقول جمهور العقلاء: إن فساده معلوم بالضرورة))^{٤١} ((بل السواد والبياض الذي كان موجوداً من ساعة هو هذا السواد بعينه))^{٤٢}.

ثانياً: أما إثبات الأشعري لقدرة غير مؤثرة، وتسمية فعل العبد كسباً، فهذا يرجع إلى قدرة مرتبطة بمشيئته تعالى، والقول بالكلام النفسي في حق الله تعالى. وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية أن ابن كلاب، والأشعري خالفوا الأئمة- كالشافعي وغيره- ((في مسألة الكلام، التي امتاز بها ابن كلاب والأشعري عن غيرهما. وإلا فسائر المسائل تدل إلى نفيه الصفات الاختيارية عن الله، والذي ترتب عليه القول بأن الفعل هو المفعول، والخلق هو المخلوق، وعدم التفريق بين ما يقوم بالله من الأفعال، وبين ما هو منفصل عنه، فجعل الأشعري أفعال الله كلها مفعولة له منفصلة عنه، ومن ضمن ذلك أفعال العباد، فهي مفعولة لله عند الأشعري؛ ولذا قال بأنها- أي أفعال العباد- أكساب لهم لا أفعال^{٤٣}.

((والتحقيق الذي عليه أئمة السنة وجمهور الأمة من الفرق بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق. فأفعال العباد هي كغيرها من المحدثات: مخلوقة مفعولة لله، كما

أن نفس العبد وسائر صفاته مخلوق مفعول لله، وليس ذلك نفس خلقه وفعله، بل هي مخلوقة ومفعولة، وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به، ليست قائمة بالله ولا يتصف بها، فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته، وإنما يتصف بخلق وفعله كما يتصف بسائر ما يقوم بذاته، والعبد فاعل لهذه الأفعال، وهو المتصف بها، وله عليها قدرة، وهو فاعل باختياره ومشيئته، وذلك كله مخلوق لله، فهي فعل العبد، وهي مفعولة للرب))^{٤٤}.

ثالثاً: أما مدى تأثير قدرة العبد على الفعل، ونفي الأشعري أي تأثير لها في إيجاد الفعل فهذا من الأشعري رجوع إلى ما يشبه الجبر وإن لم يكن جبراً خالصاً كما يعترف بعض الأشاعرة^{٤٥}. بل اعتبرها فخر الدين الرازي - من متأخري الأشاعرة - صورة مقنعة من الجبر^{٤٦}، وعزا بعض الباحثين السبب إلى ردة فعل الأشعري من المعتزلة الذين نسبوا إلى العبد خلق أفعاله مطلقاً، فغلب اهتمام الأشعري بمعارضة المعتزلة على تقديم حل لمشكلة الجبر والاختيار فيتخذ فيها موقفاً وسطاً^{٤٧}.

قال ابن تيمية: ((والأشعري وغيره ممن يقول: إن العبد كاسب وله قدرة ويقولون: ليس بفاعل في الحقيقة، ولا لقدرة تأثير في المقدور))^{٤٨}.

ويقول: ((والأشعري - وإن أثبت للمخلوق قدرة - لكن يثبت قدرة لا تؤثر في المقدور))^{٤٩}. والتحقيق في ذلك هو ما ذهب إليه الشيخ ابن تيمية، من أن ((التأثير اسم مشترك، قد يراد بالتأثير الانفراد بالابتداع والتوحيد بالاختراع فإن أريد بتأثير قدرة العبد هذه القدرة فحاشا الله، لم يقله سني، وإنما هو المعزوز إلى أهل الضلال. وإن أريد بالتأثير نوع معاونة إما في صفة من صفات الفعل، أو في وجه من وجوهه كما قاله كثير من متكلمي أهل الإثبات، فهو أيضاً باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل، إذ لا فرق بين إضافة الانفراد بالتأثير إلى غير الله سبحانه في ذرة أو فيل، وهل هو إلا شرك وإن كان قائل هذه المقالة ما نحا إلا نحو الحق وإن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان يتوسط القدرة المحدثة، بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله سبحانه وتعالى الفعل بهذه

القدرة، كما خلق النبات بالماء، وكما خلق الغيث بالسحاب، وكما خلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب فهذا حق، وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات، وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركاً، وإلا فيكون إثبات جميع الأسباب شركاً))^{٥٠}.

ومعنى الكسب عند أهل السنة أن أفعالهم التي تعود على فاعليها بنفع أو ضرر، كما قال تعالى: (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) البقرة: [٢٨٦] ((فبين سبحانه أن كسب النفس لها أو عليها، والناس يقولون: فلان كسب مالا أو حمداً أو شرفاً كما إنه ينتفع بذلك ولما كان العباد يكملون بأفعالهم ويصلحون بها، إذ كانوا في أول الخلق خلقوا ناقصين، صح إثبات السبب إذ كمالهم وصلاحهم من أفعالهم))^{٥١} فمقصود أهل السنة أنها كسب لهم واقعة بقدرتهم وإرادتهم وكل أفعالهم مخلوقة لله سبحانه وتعالى.

ج (موقف الأشعري من التعليل في أفعال الله:

نفى الأشعري التعليل في أفعال الله، فقال في تقريره لعقيدة أهل السنة والجماعة التي صرح باتباعها: ((وأجمعوا على أنه عز وجل غير محتاج إلى شيء مما خلق، وأنه تعالى يضل من يشاء، ويهدي من يشاء، ويعذب من يشاء، وينعم على من يشاء، ويعز من يشاء، ويغفر لمن يشاء، ويغني من يشاء، وأنه لا يسأل في شيء من ذلك عما فعل، ولا لأفعاله علل؛ لأنه مالك غير مملوك، ولا مأمور ولا منهي))^{٥٢}.

وفي تفسير قوله تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) الذاريات: ٥٦، قال الأشعري: ((إن الله تعالى إنما عني المؤمنين دون الكافرين))^{٥٣} هروباً منه لإثبات التعليل في أفعال الله.

وإنكار الأشعري التعليل في أفعال الله، فيه مخالفة لأهل السنة والجماعة الذين يعتقدون أن الله تعالى حكيم، ولا يخلو فعل من أفعاله عن حكمة بالغة وغاية حميدة. وفي إنكار التعليل خلاف للقرآن الذي ورد فيه التصريح بالتعليل، فمن

ذلك: قول الله تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) الذاريات: ٥٦، وقوله: (إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ) النساء: ١٠٥ وقوله: (رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ) النساء: ١٦٥، والآيات في هذا كثيرة جداً.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: ((الله تعالى حكيم لا يفعل شيئاً عبثاً، ولا لغیر معنى ومصلحة وحكمة؛ بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة؛ لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا في مواضع لا تكاد تحصى))^{٥٤}.

د/ التحسين والتقبيح عند الأشعري:

قرر الأشعري أن الحسن والقبح في الأفعال مصدرها الشرع، فقال- وهو يتحدث عن أهل السنة:- ((وأجمعوا على أن القبيح من أفعال خلقه ما نهاهم عنه، وزجرهم عن فعله. وأن الحسن ما أمرهم به، أو ندبهم إلى فعله، أو أباحه لهم، وقد دل عز وجل على ذلك بقوله: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا) الحشر: ٧))^{٥٥}.

ويستدل لما ذهب إليه بقوله: ((والدليل على أن كل ما فعله فله فعله إنه المالك القاهر الذي ليس بمملوك ولا فوقه مبيح ولا أمر ولا زاجر ولا حاطر ولا من رسم له الرسم وحد له الحدود فإذا كان هذا هكذا لم يقبح منه شيء إذ كان الشيء إنما يقبح منا لأننا تجاوزنا ما حد ورسم لنا وأتينا ما لم نملك إتيانه. فلما لم يكن الباري مملوكاً ولا تحت أمر لم يقبح منه شيء. فإن قال: فإنما يقبح الكذب لأنه قبحه. قيل له: أجل ولو حسنه لكان حسناً، ولو أمر به لم يكن عليه اعتراض))^{٥٦}.

وفيما ذهب إليه الأشعري مخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة في هذه المسألة وذلك أن الأفعال في نفسها قد تكون حسنة وقد تكون قبيحة، لكن لا ثواب عليها ولا عقاب عليها إلا بالشرع، كما قال تعالى: (وَمَا كُنَّا مُتَذَكِّرِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا) (الإسراء: ١٥).

قال ابن القيم: ((الحق الذي لا يجد التناقض إليه السبيل أن الأفعال في نفسها حسنة وقبيحة، كما أنها نافعة وضارة ولكن لا يترتب عليها ثواب ولا عقاب إلا بالأمر والنهي، وقبل ورود الأمر والنهي لا يكون العمل القبيح موجبا للعقاب مع قبحه في نفسه، بل هو في غاية القبح، والله لا يعاقب عليه إلا بعد إرسال الرسل، فالسجود للشيطان، والأوثان، والكذب والزنا والظلم والفواحش كلها قبيحة في ذاتها، والعقاب عليها مشروط بالشرع))^{٥٧}.

الخاتمة

إنَّ الشيخ أبا الحسن الأشعري رحمه الله، كان له الدور الكبير في وقف النزعة العقلية التي غلبت جانب العقل على حساب النص. وسعى إلى تقديم النص، مع عدم إهمال العقل تأسيساً بمنهج السلف رحمهم الله تعالى، وكما صرح هو في كتبه باتباعهم^{٥٨}. وهو - وإن وافق السلف في الجملة - إلا أنه خالفهم في بعض المسائل، ومنها رأيه في القدر.

وقد وافق الأشعري السلف في بعض المسائل في باب القدر، منها: إثباته لعلم الله الشامل المحيط بكل شيء، ومشية الله الشاملة لكل شيء، والكتابة في اللوح المحفوظ، وأن كل ما في العالم مخلوق لله تعالى بما في ذلك أفعال الإنسان سواء كانت اضطرارية أو اختيارية، وأن الله خالق الخير والشر، والشر هنا ليس شراً محضاً، أي لذات الشر، بل هو شر في نظر من يراه شراً، وليس كذلك في نظر الله تعالى.

إلا أن الأشعري خالف السلف في مسائل أخرى في باب القدر، مثل تقريره أن الإنسان ليس لديه قدرة واستطاعة على الفعل قبل حدوثه، وإثباته لقدرة غير مؤثرة، وتسميته فعل العبد كسباً، ونفيه أي تأثير لقدرة العبد في إيجاد الفعل. وهذا من الأشعري نوع من الجبر وإن لم يكن جبراً خالصاً كما يعترف بذلك بعض الأشاعرة. ومما خالف فيه الأشعري السلف أنه نفى التعليل في أفعال الله، وأهمل جانب العقل في تقريره أن الحسن والقبح في الأفعال مصدرها الشرع فقط.

وفي الختام: هذا جهد بشري، فإن كان صواباً فمن الله تعالى هو المسدد والموفق، وإن اعتراه نقص وتقصير، فأسأل الله تعالى المغفرة، وأن يعفو الزلة، وأن يلهمني وجميع المسلمين الحق الصواب، اللهم آمين.

الهوامش والمراجع

١. ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٢٠٤/١٢-٢٠٥.
٢. انظر د. عبدالرحمن المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة: ٧٢٠-٧٠١/٢.
٣. أبو علي، محمد بن عبد الوهاب الجبائي، شيخ معتزلة البصرة في عصره، وإليه تنسب الجبائية من فرق المعتزلة. والجبائي نسبة إلى (جبّئ) من أعمال خوزستان. توفي سنة (٣٠٣هـ). [الأعلام: ٢٥٦/٦].

٤. انظر ابن عساكر، تبیین كذب المفتري. الذهبي، تاريخ الإسلام: الطبقة ٣٣، ص ١٥٤. السبكي، طبقات الشافعية: ٣/٣٤٧. المقرئ، المواعظ والاعتبار: ٢/٣٥٨. د. حمودة غرابة، الأشعري.
٥. محمد بن الحسن بن فورك، أقام في العراق ودرس بها مذهب الأشعري، حدث بنيسابور وبها توفي سنة (٤٠٦هـ) ابن عساكر، تبیین كذب المفتري: ص ٢٣٢.
٦. ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: ٢/٩٨-٩٩.
٧. أبو سعد، خلف بن عمر (٢٩٩-٣٧١هـ). من أهل القيروان، كان يعرف بمعلم الفقهاء [الديباج المذهب: ١/٣٤٧].
٨. عبيد الله بن سعيد السجزي، رسالة السجزي إلى أهل زبيد: ص ١٤٠.
٩. ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: ٧/٢٣٧.
١٠. ابن فورك، مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري: ص ٩٢-٩٣.
١١. انظر مادة (قدر) ومادة (قضى) في معاجم اللغة.
١٢. السفاريني: محمد بن أحمد، لوايح الأنوار البهية: ١/٣٤٨.
١٣. المصدر السابق: ص ٢٥٢، وانظر الأشعري، اللمع: ص ١٢٨.
١٤. الأشعري، الإبانة: ص ١٦٠.
١٥. الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر: ص ٢٤٧-٢٤٨.
١٦. انظر الأشعري، اللمع: ص ١١٩-١٢٢، ١٢٨-١٢٩.
١٧. الأشعري، اللمع: ص ١٢٥.
١٨. انظر الأشعري، اللمع: ص ١٢١.
١٩. الأشعري، اللمع: ص ١٢٢.
٢٠. محمد ربيع مدخلي، الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى: ص ٢٠٢ باختصار.
٢١. ينظر ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٢/١٩٥.
٢٢. ينظر د. محمد السيد الجليلند، قضية الخير والشر: ص ٣٠٦.
٢٣. انظر الأشعري، مقالات الإسلاميين: ص ٥٣٩، ٥٤٢، اللمع: ص ١٢٠. وابن فورك، مقالات الأشعري: ص ٩٣.
٢٤. الأشعري، اللمع: ص ١٢٠.
٢٥. الأشعري، اللمع: ص ١٢١-١٢٢.
٢٦. الأشعري، مقالات الإسلاميين: ص ٥٤١.
٢٧. المصدر السابق: ص ٥٣٨-٥٣٩.

٢٨. المصدر السابق : ص ٥٤٢.
٢٩. الأشعري، اللمع : ص ١٣٢.
٣٠. والمراد بالاستطاعة : قوة يتمكن بها الحي من الفعل والترك (أبو البقاء الكفوي، الكليات: ص ١٠٨).
٣١. الأشعري، اللمع : ص ١٣٢-١٣٣.
٣٢. الأشعري، اللمع : ص ١٣٣-١٣٤. وانظر المصدر نفسه: ص ١٣٧.
٣٣. الأشعري، الإبانة : ص ٢٣.
٣٤. الشهرستاني، الملل والنحل: ٩٧/١.
٣٥. الأشعري، الإبانة : ص ١٨٥.
٣٦. الأشعري، اللمع : ص ١٩.
٣٧. انظر ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: ٦٠/١-٦٢، ابن القيم، بدائع الفوائد : ١٧٥/٤.
٣٨. البخاري، صحيح البخاري، كتاب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب، رقم (١١١٧).
٣٩. الأمدي، الإحكام: ١٣٤/١ تعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي- رحمه الله- في الحاشية.
٤٠. ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٢٧٥/١٦.
٤١. ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: ٢٧٠/٦.
٤٢. ابن تيمية، شرح حديث النزول : ص ٤١٠.
٤٣. انظر د. عبدالرحمن المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة : ١٣٤١/٣-١٣٤٢.
٤٤. ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ١١٩/٢-١٢٠.
٤٥. انظر إسماعيل الكلبنوي، حاشية الكلبنوي على شرح الدواني: ٨٠/٢، د.حمودة غرابة، الأشعري: ص ١١١-١١٧.
٤٦. انظر الرازي، معالم أصول الدين: ١٨-٨٤.
٤٧. انظر د.أحمد صبحي، في علم الكلام: ٨٢/٢.
٤٨. ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: ١٦٧/٩.
٤٩. ابن تيمية، الجواب الصحيح: ٢٩٤/٣.
٥٠. ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٣٨٩/٨-٣٩٠.
٥١. ابن تيمية، مجموع الفتاوى : ٣٨٧/٨. وانظر د.عبدالرحمن المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة : ١٣٤٨/٣.

٥٢. الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر : ص ٢٤٠-٢٤١.

٥٣. الأشعري، الإبانة : ١٩١-١٩٢.

٥٤. ابن القيم، شفاء العليل: ص ٣١٩.

٥٥. الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر : ص ٢٤٣.

٥٦. الأشعري، اللمع : ص ١٤٩-١٥٠.

٥٧. ابن القيم، مدارج السالكين : ٢٣١/١.

٥٨. انظر الأشعري، الإبانة: ص ٢٠-٢١، ٢٩. اللمع : ص ٢٠-٣٣، ٨٦.
مقالات الإسلاميين: ص ٢٩٧.